

تقرير تحليلي للبورصة المصرية

عن الفترة ٢٠١٩-٩-٢٢ وحتى ٢٠١٩-٩-٢٦

محمد سعيد رجب

باحث دكتوراه في الاقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

محور الشؤون المالية والاستثمار - قطاع الاستثمار

شهدت البورصة المصرية الأسبوع الماضي إنخفاضاً ملحوظاً بدأ مع أولى جلسات صبيحة الأحد الماضي الموافق ٢٠١٩-٩-٢٢، حيث هبط مؤشر البورصة الرئيسي في نهاية تعاملات الأحد الماضي ٧٨٣ نقطة ليكسر حاجز ال ١٤٠٠٠ نقطة ليصل ١٣,٩٥٨ نقطة، بمعدل إنخفاض بلغ ٥,٣٢٪، وخسر رأس المال السوقي بنهاية الجلسة نحو ٣٥,٧٢ مليار جنيه، ليغلق عند مستوى ٧٠٢,٣ مليار جنيه مقابل ٧٣٨,٠٢ مليار جنيه بنهاية تداولات الخميس ٢٠١٩-٩-١٩.

تواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ١٣,١٧٠.٢ في يوم ٢٠١٩-٩-٢٤ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٧٪ حيث بلغ حجم خسائر السوق إلى هذا اليوم ٧٨.٧ مليار جنيه، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٠١٩-٩-٢٦ مقدار ٦٨٦.٩٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٥.٢٢٪.

معدل التغير	مقدار الخسائر	نهاية الفترة	بداية الفترة	رأس المال السوقي بالمليار جنيه
5.7%	42.2	695.8	738	الأسهم الرئيسية
6.3%	27.1	402.8	429.9	أسهم 30 egx
5.3%	10.9	194.6	205.5	أسهم 70 egx
6.0%	38	597.4	635.4	أسهم 100 egx

أسباب الهبوط الجماعي لمؤشرات البورصة:

أولاً: أسباب سياسية:

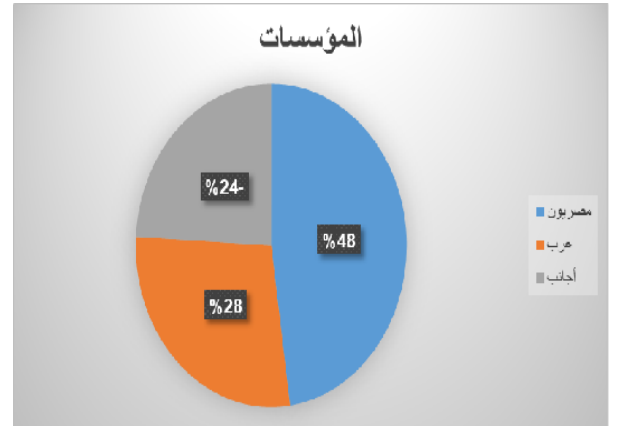
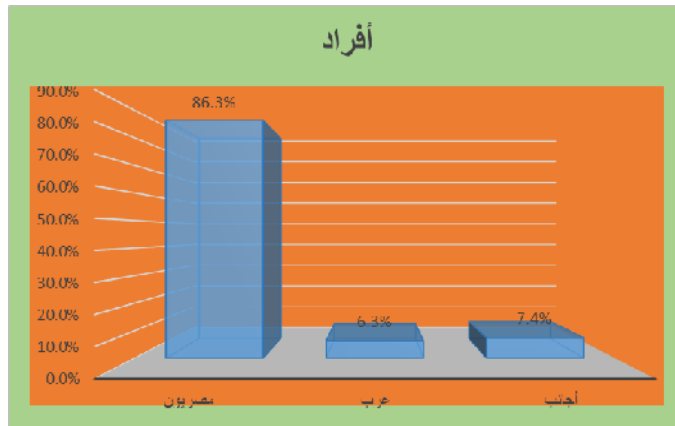
شهدت الأوضاع السياسية في مصر الأسبوع قبل الماضي بعض الإحتجاجات من بعض المعارضين للسياسات الاقتصادية للدولة، حيث خرج أحد رجال الأعمال بنشر بعض فيديوهات توضح معارضته للقيادة السياسية مما تسبب في تقلب الشارع على السلطة ونادت بعض الأصوات المعارضة برحيل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وكان ذلك المشهد قد ترك أثراً كبيراً في نفوس المصريين وكذا المستثمرين الأجانب، حيث استدعى

الجميع أحداث الماضي وما مرت به البلاد من اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة أثرت بنتائج عكسية على الاستثمار والبورصة وجميع المؤشرات الكلية، فكان ذلك هو السبب الرئيس في هرولة الناس إلى البورصة في أول يوم عمل بعد خروج هذه المظاهرات لبيع أسهمهم في البورصة مما أدى إلى هبوط جماعي لأغلب مؤشرات البورصة.

ثانياً: أسباب استثمارية:

ترتب على المشهد السياسي هرع المستثمرين الأجانب للبيع في البورصة كمؤسسات وأفراد للأسهم، حيث سجل الأجانب صافي بيع بقيمة ١٦٤.٤ مليون جنية كمؤسسات و٢٦ مليون جنية كأفراد، بينما سجلت تعاملات المصريين كمؤسسات صافي شراء بقيمة ٣٢٥.٤ مليون جنية وكأفراد صافي مبيعات ٣٠٤.١ مليون جنية، وبخصوص العرب كانت صافي تعاملاتهم كمؤسسات ١٩١.٣ مشتريات وكأفراد ٢٢.٢ صافي مبيعات. (شامل الصفقات).

أدت تعاملات المؤسسات خاصة المصريين والعرب إلى المساهمة في صعود المؤشر مرة أخرى في نهاية تعاملات الأسبوع، وهو ما يعني أن قرار الاستثمار في المؤسسات كان أكثر رزانة وموضوعية من الأفراد، وبسبب صافي تعاملات الأفراد انخفضت المؤشرات نتيجة لضغوط بيعية من جهتهم، بينما قابل ذلك ضغوط شرائية من المؤسسات في نهاية الأسبوع ساعد ذلك في ارتداد المؤشرات مرة أخرى نحو الصعود.

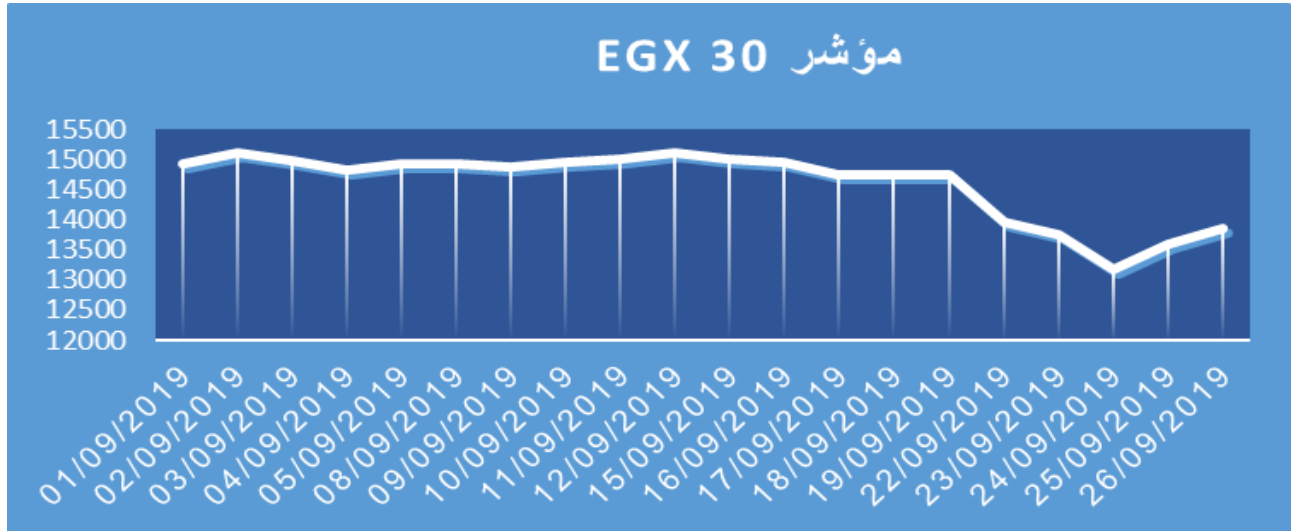


تداعيات الهبوط وأثره على مؤشرات البورصة:

أولاً: مؤشر EGX 30:

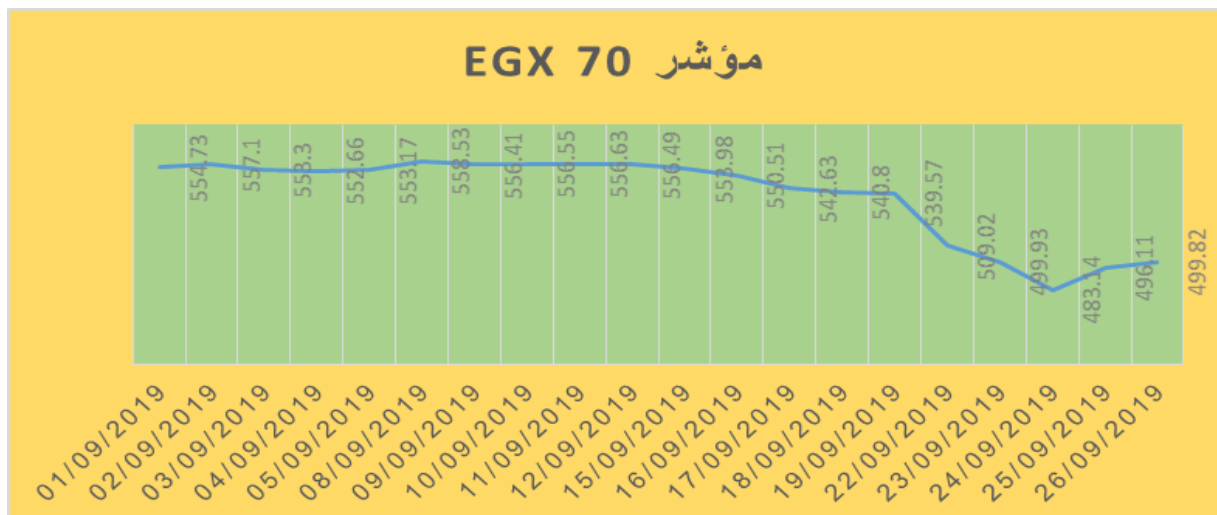
تأثر مؤشر البورصة الرئيسي بهذه الأحداث بشكل مباشر، حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق ١٩-٩-٢٠١٩ عند ١٤,٧٤٢.٠٧، وانخفض يوم الأحد الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩ إلى

١١.٩٥٨.١٣ بمعدل انخفاض بلغ ٠.٣٢٪ بمقدار ٧٨٣.٩٦ نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ١٣,١٧٠.٢ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٧٪، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٩-٢٠١٩ مقدار ٦٨٦.٩٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٠.٢٢٪.



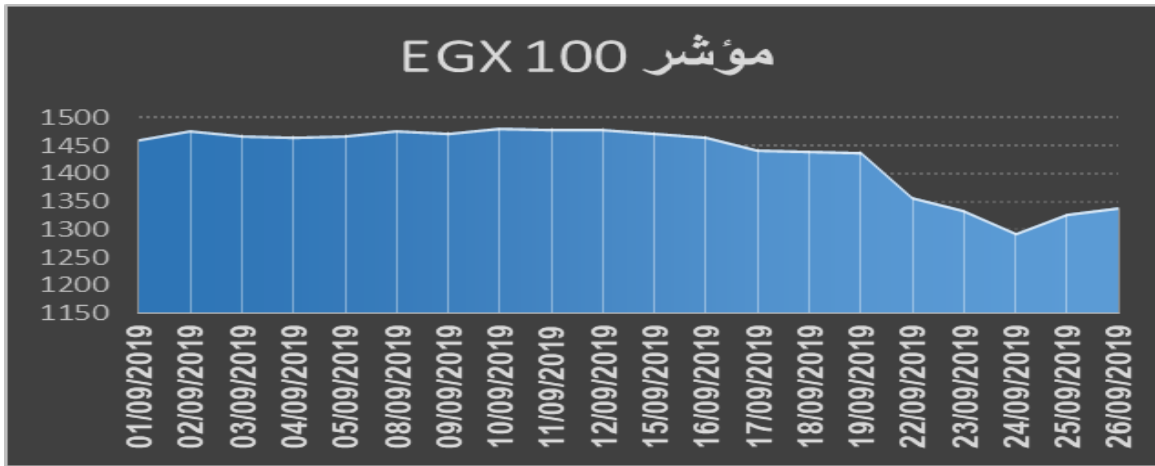
ثانياً: مؤشر EGX 70:

شهد هذا المؤشر هبوطاً أيضاً حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق ١٩-٩-٢٠١٩ عند ٥٣٩.٥٧، وانخفض يوم الأحد الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩ إلى ٥٠٩.٠٢ بمعدل انخفاض بلغ ٥.٦٦٪ بمقدار ٣٠.٥٥ نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ٤٨٣.١٤ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٤٦٪، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٩-٢٠١٩ مقدار ٤٩٩.٨٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٣.٣٤٪.



ثالثاً: مؤشر EGX 100 :

شهد هذا المؤشر هبوطاً أيضاً حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق 19-9-2019 عند 1439.86 نقطة، وانخفض يوم الأحد الموافق 22-9-2019 إلى 1358.04 بمعدل انخفاض بلغ 5.7% بمقدار 81.82 نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى 1293.67 في يوم 24-9-2019 بمعدل هبوط بلغ 10.2%، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس 26-9-2019 مقدار 1339.59 نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى 3.5%.



EGX 100		EGX 70		EGX 30	
النقطة	التاريخ	النقطة	التاريخ	النقطة	التاريخ
1439.86	19/09/2019	539.57	19/09/2019	14742.07	19/09/2019
1358.04	22/09/2019	509.02	22/09/2019	13958.11	22/09/2019
1334.65	23/09/2019	499.93	23/09/2019	13753.19	23/09/2019
1293.67	24/09/2019	483.14	24/09/2019	13170.2	24/09/2019
1327.3	25/09/2019	496.11	25/09/2019	13594.61	25/09/2019
1339.59	26/09/2019	499.82	26/09/2019	13857.12	26/09/2019

الأثر على رأس المال السوقي :

نتيجة لهذه الأحداث خسرت البورصة المصرية على مستوى الأسهم الرئيسية تقريبا 42.2 مليار جنيه بنسبة 5.7% خسائر لرأس المال السوقي، بينما خسر مؤشر البورصة الرئيسي EGX 30 ما يقرب من 27.1 مليار جنيه بنسبة خسائر بلغت 6.3%، وامتدت هذه الخسائر لأغلب مؤشرات البورصة كما هو موضح بالجدول.

أفراد		المؤسسات		تداولات المستثمرين
86.3%	-304.1	47.8%	325.4	مصريون
6.3%	-22.2	28.1%	191.3	عرب
7.4%	-26	-24.1%	-164.4	أجانب
100.0%	-352.3	100.0%	352.3	الإجمالي

أسباب صعود السوق مرة أخرى :

- نتيجة لضغوط شرائية من المؤسسات أمام مبيعات الأفراد والأجانب، أدى ذلك إلى بداية صعود السوق مرة أخرى.
 - وسط ترقب السوق لقرار البنك المركزي والذي صدر مساء يوم الخميس الموافق ٢٦-٩-٢٠١٩ وفيه قررت لجنة السياسات النقدية خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليونة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٢٥٪، ١٤.٢٥٪، ١٣.٧٥٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٧٥٪.
- هذا وقد استمر معدل التضخم السنوي العام في الانخفاض حيث بلغ في أغسطس ٢٠١٩ نسبة ٧.٥٪، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، كما استمر انخفاض معدل البطالة ليسجل ٧.٥٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩.
- وكان هذا القرار رسالة قوية للمستثمرين، حيث أن الدولة المصرية عازمة على تنفيذ سياساتها التوسعية والتي نهجتها من أشهر سابقة وانخفاض متكرر لسعر الفائدة، بالرغم من هذه الأحداث السياسية والاقتصادية على مستوى البورصة، إلا أن البنك المركزي نجح في تطمين المستثمرين وتهدئة الرأي العام بهذا القرار.
- وحيث أن معدل الفائدة دالة سالبة مع الاستثمار، حيث بانخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار، نتيجة لانخفاض تكاليف الاستثمار وانخفاض العائد على مدخرات القطاع العائلي فيكون ذلك دافعا لاتجاه المدخرين من الأفراد إلى الاستثمار في البورصة أو إقامة المشاريع التي تكون عائدها أعلى من عائد الفائدة البنكية.

كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على تدفق الأموال الساخنة حيث ينتظر المستثمرين الأجانب قرارات البنوك المركزية للاستفادة من أعلى عائد على السندات وأذون الخزانة للاستثمار فيها، وفي الوقت الذي يتخذ فيه المركزي المصري انخفاض لسعر الفائدة دون قلق منه على الأموال الساخنة الأجنبية التي تدعم الاحتياطي النقدي

وتؤدي إلى توازن سوق العملات فإن البنوك المركزية حول العالم تتخذ سياسة نقدية تيسيرية، وعلى ذلك تنخفض مخاوف السلطة النقدية من هروب الأموال الساخنة مرة أخرى لانخفاض معدل الفائدة على مستوى العالم .

وتتخذ البنوك المركزية حول العالم سياسة التيسير النقدي لمعالجة التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي، ومقابلة الحرب التجارية بين الصين وأمريكا والآثار المترتبة منها على آفاق النمو العالمي بهذه السياسات، كما أنه متوقع تقلبات في أسعار البترول نتيجة للمخاطر الإقليمية بعد حادث أرامكو والتي أثرت بالفعل على جانب العرض مما أدى في وقت الحادث إلى ارتفاع أسعار البترول ومع عودة الإنتاج انخفضت الأسعار مرة أخرى ومتوقع اضطراب في الفترة القادمة في الأسعار نتيجة للتوترات الجيوسياسية .